

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/5/NZL/1
9 April 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة
جنيف، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق
قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

نيوزيلندا

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.09-12796 300409 010509

مقدمة^(١)

- ١- من تقاليد نيوزيلندا تعزيز واحترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج على حد سواء. وفي عام ١٨٩٣، أصبحت نيوزيلندا أول دولة في العالم لإعطاء حق التصويت للمرأة في الانتخابات الوطنية. وأرسيّت في نيوزيلندا قواعد النظام الوطني لحقوق الإنسان في عام ١٨٩٨ عندما أصدرت قانون المعاشات التقاعدية للمسنين.
- ٢- ومعاهدة وايتانغي، التي وقع عليها في عام ١٨٤٠ ما يزيد على ٥٠٠ من رؤساء القبائل الماوريين وممثلو التاج البريطاني هي الصك التأسيسي لنيوزيلندا. ولهذا المعاهدة أهمية كبيرة في العلاقة بين الحكومة الحالية والماوريين، ولا تزال تمارس تأثيراً قوياً على تاريخ حقوق الإنسان في نيوزيلندا.
- ٣- وأقامت نيوزيلندا، كبلد متنوع في جنوب المحيط الهادئ يتكون من مجتمعات من الأوروبيين، والماوريين، وجزر المحيط الهادئ، والآسيويين، والأمريكيين، هوية وطنية فريدة. وينعكس هذا التنوع في البرلمان ويشكل وجهة نظرنا في إقامة مجتمع شامل.
- ٤- والفكرة القائلة بأن لكل فرد الحق في فرصة متكافئة في الحياة - "فرصة عادلة" - جزء هام من الهوية الوطنية لنيوزيلندا وهنّجها في حقوق الإنسان على الساحة الدولية. وفي عام ١٩٤٥، قامت نيوزيلندا بدور ريادي في تعزيز الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة. وفي المناقشات التي جرت في عام ١٩٤٨ بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دعت نيوزيلندا إلى إدراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإعلان. واحتجت نيوزيلندا بأن الحكومة مسؤولة عن تعزيز هذه الحقوق بنفس قدر مسؤوليتها عن تعزيز الحقوق المدنية والسياسية.
- ٥- وثمة جزء رئيسي من التزام نيوزيلندا بحقوق الإنسان هو ضمان أن تكون هذه الحقوق العالمية موضعاً للتمتع والاحترام من المجتمع النيوزيلندي. ويناقش هذا التقرير التحديات التي تواجه نيوزيلندا في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، لا سيما بالنسبة إلى تعمق الأزمة الاقتصادية الدولية التي تهدد بإبطاء التقدم الاقتصادي والاجتماعي في نيوزيلندا. ويرجى من المجلس الرجوع إلى الوثيقة الأساسية لنيوزيلندا^(٢) عند النظر في هذا التقرير.

أولاً - المنهجية وعملية التشاور

- ٦- وفقاً لمبادئ الاستعراض الدوري الشامل^(٣)، التمسّت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في إعداد هذا التقرير آراء الجهات المعنية. وعقدت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، بالاشتراك مع اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان ووزارة العدل، سلسلة من الاجتماعات في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وشاركت أكثر من ٧٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا الاجتماع. وفي أعقاب المشاورات التي أجريت في الوزارات والإدارات الحكومية، عرض مشروع التقرير في منتصف شباط/فبراير على الجمهور مدة أربعة أسابيع لإبداء تعليقاته عليه. وفي مرحلة التشاور، عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٩ سلسلة أخرى من اللقاءات العامة، بينها لقاءات مع الماوريين المعنيين. ونظراً للعلاقات الدستورية الخاصة لنيوزيلندا مع جزر كوك ونيوي وتوكيلاو، فقد منحت الفرصة لحكومة كل منها للتعليق على مشروع التقرير.

٧- وأعربت الجهات المعنية عن مجموعة واسعة من الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في نيوزيلندا. وفي حوار مفتوح وبناء، كان الشعور العام هو أن على الرغم من حدوث بعض التقدم في السنوات الأخيرة في نيوزيلندا، فإنه لا يزال هناك عدد من قضايا حقوق الإنسان المتعلقة التي تحتاج إلى معالجة، ومجالات أخرى يمكن إدخال تحسينات عليها. وعموماً، تعلقت القضايا الرئيسية التي أثيرت أثناء عملية التشاور بالإطار الدستوري النيوزيلندي لحماية حقوق الإنسان ومكان معاهدة وايتانغي؛ والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطوائف المختلفة في المجتمع النيوزيلندي، لا سيما بالنسبة للمهاجرين؛ والتمييز؛ والعنف؛ وتأثير الكساد العالمي على النيوزيلنديين وحقوقهم. وأثناء هذه العملية، أعربت بعض الجهات المعنية عن قلقها بشأن عملية التشاور ومشاركة المجتمع المدني والمهاجرين. وتعترف الحكومة بهذه الشواغل وتتعهد بتحسين عملية التشاور مع المجتمع المدني في التقارير المقبلة لحقوق الإنسان وعند متابعة التوصيات.

ثانياً - معلومات أساسية والإطار

٨- تقع نيوزيلندا في جنوب غرب المحيط الهادئ وتتألف من جزيرتين رئيسيتين - جزيرة الشمال وجزيرة الجنوب - ومن عدد كبير من الجزر الأخرى، وتبلغ مساحتها الإجمالية ٢٦٨ ٠٢١ كيلومتراً مربعاً. ويزيد مجموع عدد السكان في نيوزيلندا قليلاً على أربعة ملايين نسمة (تعداد ٢٠٠٦). وتبلغ نسبة النيوزيلنديين المنحدرين من أصل أوروبي نحو ٦٨ في المائة من السكان الذين يعيشون في نيوزيلندا بينما تبلغ نسبة المهاجرين نحو ١٤,٧ في المائة. وتنتمي بقية النيوزيلنديين إلى المجموعة الإثنية الآسيوية (٩,٩ في المائة)، والمجموعة الإثنية لجزر المحيط الهادئ (٦,٩ في المائة)، والمجموعات الإثنية للشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا (١ في المائة)^(٤). وينعكس هذا التنوع الإثني في نيوزيلندا في تعدد الأديان، بينما لا ينتمي عدد كبير من السكان (١,٢٩ مليون نسمة) إلى ديانة معينة. وفي التعداد الذي أجري في عام ٢٠٠٦، كان ما يزيد قليلاً على مليونين من النيوزيلنديين ينتمون إلى إحدى الطوائف المسيحية (٥٥,٦ في المائة)، و٦٤ ٣٩٢ إلى الهندوسية، و٥٢ ٣٩٣ إلى البوذية، و٣٦ ٠٧٢ إلى الإسلام.

ألف - نطاق الالتزامات الدولية^(٥)

٩- نيوزيلندا طرف في معظم الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل. وصدقت نيوزيلندا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

١٠- ونيوزيلندا طرف في البروتوكولات الاختيارية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل. ووقعت نيوزيلندا على البروتوكول الاختياري الثاني لاتفاقية حقوق الطفل في عام ٢٠٠٠ وجاري اتخاذ اللازم للتصديق عليه. وأيدت نيوزيلندا اعتماد البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وستنظر في التصديق عليه في الوقت المناسب. وليست نيوزيلندا طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم^(٦)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لم تؤيد الحكومة السابقة اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية^(٧). وقدمت نيوزيلندا أيضاً تحفظات على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل.

١١ - ونيوزيلندا طرف في عدد من صكوك الأمم المتحدة وصكوك أخرى تتعلق بحقوق الإنسان من بينها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وصدقت نيوزيلندا على اتفاقيات مختلفة لمنظمة العمل الدولية وعلى اتفاقيات مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وهي طرف في معظم صكوك القانون الإنساني الدولي. ونيوزيلندا طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأصبحت طرفاً في اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية^(٨).

١٢ - ونيوزيلندا عضو في الكومنولث، الذي يلتزم جدياً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتساهم نيوزيلندا، بوصفها عضواً مؤسساً لمنتهى جزر المحيط الهادئ، في تعزيز التنوع الثقافي وحقوق الإنسان في المنطقة.

باء - الإطار الدستوري والتشريعي^(٩)

١٣ - تطورت الترتيبات الدستورية في نيوزيلندا على مدى سنوات عديدة، وتعكس هذه الترتيبات بشكل متزايد الاهتمام البالغ بمعاودة وايتانغي بوصفها الوثيقة التأسيسية للحكومة الحديثة في نيوزيلندا. ولاحظ المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٥، والمقرر الخاص المعني باتفاقية القضاء على التمييز العنصري في عام ٢٠٠٧، أن المعاهدة ليست رسمياً جزءاً من القانون الداخلي في نيوزيلندا. وترد الإشارات والمبادئ المتعلقة بالمعاهدة في تشريعات مختلفة. ولدى إعداد هذا التقرير، أعرب الماوريون بوضوح عن اهتمامهم البالغ بزيادة التأكيد على المعاهدة في الترتيبات الدستورية النيوزيلندية. وستنشئ الحكومة (في موعد لا يتجاوز أوائل عام ٢٠١٠) فريقاً للنظر في المسائل الدستورية، بما في ذلك في تمثيل الماوريين.

١٤ - ويؤكد الإطار الدستوري في نيوزيلندا أيضاً على النظام البرلماني الديمقراطي للحكم. ويقتضي مفهوم الفصل بين السلطات الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لتوفير الضوابط والتوازن اللازمين للنظام وضمان المساءلة والحياد. وتستند الترتيبات الدستورية في نيوزيلندا إلى سيادة القانون. وتستند الأعمال التي يمارسها البرلمانيون والمسؤولون إلى السلطة الموكلة إليهم بموجب القانون، ويجب أن يتوافق القانون مع المعايير الدنيا للعدالة.

١٥ - وتقوم السلطة القضائية بمراقبة صلاحيات السلطة التنفيذية وتضمن عملها وفقاً للقوانين التي يضعها البرلمان وقواعد القانون العام (أو "القواعد القانونية التي يضعها القضاء" الناشئة عن المبادئ القانونية الأساسية وتفسير النظم القانونية). غير أنه لا يجوز للمحاكم أن تلغي أي نص من النصوص الواردة في القوانين التي تصدر عن البرلمان (ولكن يجوز لها أن تلغي اللوائح المتعارضة مع القوانين التي تصدر عن البرلمان). واستقلال السلطة

القضائية من المبادئ الأساسية التي ينص عليها الدستور النيوزيلندي ولذلك فإن عدم التدخل السياسي في أعمالها من السمات الأساسية لوظيفة القضاء.

١٦- وأجريت أول انتخابات برلمانية في نيوزيلندا في عام ١٨٥٣، وتم الانتخاب بالاقتراع العام في أواخر القرن التاسع عشر. وبموجب القانون الانتخابي لعام ١٩٩٣، يقوم النظام الانتخابي في نيوزيلندا الآن على التمثيل التناسبي المختلط وهو نظام يقوم فيه الناخبون بتصويت حزبي وتصويت انتخابي. وفي إطار التمثيل التناسبي المختلط، يبلغ عدد الأعضاء في البرلمان عادة ١٢٠ عضواً. وأنشئت في عام ١٨٦٧ أربعة مقاعد انتخابية للماوريين لضمان تمثيل الماوريين في البرلمان. وأصبح عدد المقاعد المخصصة للماوريين اعتباراً من عام ١٩٩٦ متناسباً مع عدد الماوريين المقيدين بالجدول الانتخابية وهناك الآن سبعة مقاعد مخصصة للماوريين. ويجوز للماوريين الاختيار بين التسجيل في الجدول الانتخابية المخصصة للماوريين فقط والجدول الانتخابية العامة. ويوجد في البرلمان الآن، بعد الانتخابات العامة التي أجريت في عام ٢٠٠٨، عشرين عضواً تنطبق عليهم صفة الماوريين (١٦ في المائة من مجموع عدد الأعضاء في البرلمان البالغ عددهم ١٢٢ عضواً)، وخمسة أعضاء من المحيط الهادئ، وستة أعضاء من أصل آسيوي^(١١). ويوجد في البرلمان الحالي أيضاً ٤١ امرأة (٣٤ في المائة من مجموع عدد الأعضاء في البرلمان البالغ عددهم ١٢٢ عضواً).

١٧- وتشمل اللغات الرسمية في نيوزيلندا والبرلمان النيوزيلندي، بالإضافة إلى اللغة الانكليزية، اللغة الماورية (اعتباراً من عام ١٩٨٧) ولغة الإشارة النيوزيلندية (اعتباراً من عام ٢٠٠٦).

١- العلاقة مع جزر كوك ونيوي وتوكيلاو

١٨- توجد علاقات دستورية خاصة بين نيوزيلندا وجزر كوك ونيوي وتوكيلاو (انظر مرفق هذا التقرير). وأصبحت جزر كوك متمتعة بالحكم الذاتي مع الارتباط الحر بنيوزيلندا في عام ١٩٦٥، وأصبحت نيوي متمتعة بنفس النظام في عام ١٩٧٤. ولكلنا الدولتين الحق في سن قوانينها الخاصة وفي الانضمام إلى المعاهدات، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وجزر كوك عضو في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكولها الاختياري واتفاقية حقوق الطفل^(١١). ونيوي طرف في اتفاقية حقوق الطفل. وهذه الدول مسؤولة عن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. واعتباراً من عام ١٩٨٨، لا تسري المعاهدات التي تعقدها الحكومة النيوزيلندية على جزر كوك أو نيوي إلا إذا نصت المعاهدة صراحة على ذلك. ومددت نيوزيلندا قبل عام ١٩٩٨ سريان عدد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان على جزر كوك ونيوي، ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبرتوكوله الاختياري الأول، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (بالنسبة لنيوي فقط).

٢- إدراج المعاهدات الدولية

١٩- يتطلب تطبيق الاتفاق الدولي في المحاكم الوطنية النيوزيلندية أن تكون أحكامه واردة بالفعل في قانون نيوزيلندا الوضعي أو أن يسن البرلمان تشريعاً جديداً لهذا الغرض. وقبل أن تصبح نيوزيلندا طرفاً في أحد الصكوك

الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تقوم الحكومة باستعراض قانونها وسياستها وممارستها الداخلية لترى ما إذا كان يلزم سن تشريع أو إدخال تعديلات على التشريعات القائمة من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق في قانون نيوزيلندا تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وتؤثر أيضاً الالتزامات الدولية لنيوزيلندا في مجال حقوق الإنسان على أحكام المحاكم عند تفسير القواعد القانونية القائمة.

٣- التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٠- أعرب عدد من آليات هيئات المعاهدات واللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان عن قلقه لعدم وجود دستور شامل أو راسخ في نيوزيلندا لحماية حقوق الإنسان. وعلقت هذه الآليات أيضاً على عدم توفير الحماية التشريعية لبعض الحقوق، ولا سيما للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعربت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن قلقها لاحتمال صدور تشريع يتعارض مع أحكام شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠.

(أ) شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠

٢١- الغرض من هذا القانون هو تأكيد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في نيوزيلندا، وتأكيد التزام نيوزيلندا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى النائب العام أن يستعري نظر البرلمان إلى أي حكم في مشروع قانون مقترح يتعارض مع الحقوق والحريات الواردة في شرعة الحقوق. وأكدت محكمة الاستئناف أيضاً الحق في اللجوء إلى القضاء لمطالبة التاج بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن انتهاك الحقوق والحريات المنصوص عليها في شرعة الحقوق.

(ب) قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣

٢٢- يمنع قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ التمييز في نيوزيلندا. ويحدد هذا القانون ١٣ سبباً محظوراً من أسباب التمييز هي: الجنس، والحالة الاجتماعية، والعقيدة الدينية، والعقيدة الأخلاقية، واللون، والعرق، والأصل الإثني أو القومي، والعجز (بما في ذلك وجود كائنات حية في الجسم يمكنها أن تسبب المرض)، والسن، والآراء السياسية، وحالة العمالة، وحالة الأسرة، والميول الجنسية. وتخص الأحكام المتعلقة بالتمييز في هذا القانون الأشخاص الذين يبلغون ١٦ سنة من العمر أو أكثر.

٢٣- وأدخلت التعديلات التي أجريت لقانون حقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ تغييرات كثيرة على قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ من بينها: خضوع النشاط الحكومي (باستثناء ما يتعلق بالتوظيف والإزعاج والإيذاء الجنسي أو العنصري الذي يخضع للأحكام العامة الواردة في الباب الثاني من القانون) لمعيار التمييز المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٩ من شرعة الحقوق؛ والإصلاح المؤسسي للجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان ومطالبة هذه اللجنة بوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا؛ وإنشاء مكتب مستقل للنظر في الدعاوى المتعلقة بالتمييز بتمويل حكومي؛ وتحويل محكمة مراجعة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان الحق في إعلان عدم الاتساق مع التشريعات المتعلقة بمناهضة التمييز.

٤- سبل الانتصاف والتعويض ورد الاعتبار

٢٤- يجوز لكل من يرى أن حقاً من حقوقه المنصوص عليها في شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ قد انتهك أن يلجأ إلى القضاء. ويوجد عدد من سبل الانتصاف الممكنة، بما في ذلك الحق في الحصول على الرد أو التعويض والأمر باستبعاد الأدلة التي تم الحصول عليها عن طريق انتهاك حق من الحقوق التي تكفلها شرعة الحقوق. ويجوز للمحاكم النيوزيلندية أيضاً أن تأمر بوقف الإجراءات إذا بلغ التأخير حداً يتعارض مع المادة ٢٥(ب) من شرعة الحقوق (الحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له).

٢٥- وكما ذكر أعلاه، يجوز أيضاً للأفراد الذين يدعون مخالفة الأحكام المتعلقة بالتمييز في قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ اللجوء إلى آلية الشكاوى التابعة للجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان. وإذا فشلت تسوية النزاع عن طريق هذه اللجنة أو كانت التسوية غير مناسبة، يجوز لهم اللجوء إلى محكمة إعادة النظر في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان للبت في الموضوع. ويوفر مدير مكتب الدعاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢، التمثيل القانوني اللازم للأشخاص (الموهلين) الذين يدعون مخالفة الأحكام المنصوص عليها في قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ لتمكينهم من رفع دعاوهم أمام محكمة إعادة النظر في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وبلغ عدد المطالبات المسجلة منذ عام ١٩٨٠ أمام هذه المحكمة ٧٧٣ مطالبة^(١٢).

جيم - الهيكل المؤسسي والمتعلق بحقوق الإنسان

١- اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان^(١٣)

٢٦- أنشئت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٨. وهي مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتستمد اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان ولايتها النظامية من قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ من أجل حماية حقوق الإنسان. وللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان مجموعة واسعة من المهام والسلطات منها:

(أ) دعم وتعزيز احترام حقوق الإنسان وفهمها وتقديرها في المجتمع النيوزيلندي؛

(ب) تشجيع الحفاظ على علاقات منسجمة بين الأفراد وبين مختلف الجماعات في المجتمع النيوزيلندي وتطوير هذه العلاقات.

٢٧- وتختص اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان أيضاً بمحل المنازعات المتعلقة بالتمييز المخالف للقانون كما تختص بتوفير التثقيف اللازم في مجال حقوق الإنسان لمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات العامة والخاصة. وللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان مكاتب في ثلاث مدن رئيسية في نيوزيلندا.

٢- مكتب أمين المظالم

٢٨- أمين المظالم محقق مستقل يحقق في الشكاوى المتعلقة بالأعمال والقرارات الإدارية الصادرة من الوكالات الحكومية المركزية والمحلية. ويؤدي أمين المظالم أيضاً دوراً هاماً في التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد القرارات

الصادرة من الوزراء الحكوميين والوكالات الحكومية المركزية والمحلية بناء على طلبات الحصول على معلومات رسمية المقدمة بموجب قانون المعلومات الرسمية لعام ١٩٨٢.

٣- مكتب المفوض المعني بالخصوصيات

٢٩- أنشئ مكتب المفوض المعني بالخصوصيات في عام ١٩٩٣. ويقوم هذا المكتب بمجموعة واسعة من المهام من بينها التحقيق في الشكاوى المقدمة بشأن انتهاك الخصوصية والبرامج التعليمية الجارية. وينظر المكتب أيضاً في التشريعات المقترحة وفي مدى تأثيرها على خصوصيات الأفراد.

٤- مكتب المفوض المعني بالأطفال

٣٠- أنشئ مكتب المفوض المعني بالأطفال في عام ١٩٨٩ للدفاع عن رفاه جميع الأطفال والشباب الذين لا يبلغون ١٨ سنة من العمر وتعزيز مشاركتهم في عمليات صنع القرار، وإذكاء الوعي بمصالح وحقوق ورفاه الأطفال، ورصد تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في الوكالات والكيانات الحكومية.

٥- اللجنة المعنية بالأسرة

٣١- أنشئت اللجنة المعنية بالأسرة في عام ٢٠٠٣ للدفاع عن الأسرة في نيوزيلندا وتوعية الوكالات الحكومية والمجتمع عموماً بقضايا واحتياجات الأسرة بوجه أفضل. ويعرّف القانون الأسرة بأنها أي شخصين أو أكثر يعيشون معاً. ويكفل هذا التعريف الواسع للجنة المعنية بالأسرة الدفاع عن مصالح جميع الأسر، بصرف النظر عن حالتها الاجتماعية، أو نوع الجنس، أو الظروف الخاصة بها.

٦- المفوض المعني بالصحة والعجز

٣٢- يختص مكتب المفوض المعني بالصحة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٤، بتعزيز وحماية حقوق المستفيدين من خدمات الدوائر المعنية بالصحة و/أو العجز ومعالجة الشكاوى المقدمة في هذا الشأن. وترد هذه الحقوق في مدونة حقوق المستفيدين من خدمات الدوائر المعنية بالصحة والعجز. ويتعين على جميع موردي الخدمات المعنية بالصحة والعجز الدفاع عن هذه الحقوق. ويجوز لمدير مكتب الدعاوى المتعلقة بحقوق الإنسان أو الشخص المضرور في حالات معينة أن يحيل الشكاوى المتعلقة بمخالفة المدونة إلى محكمة إعادة النظر في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧- الهيئة المستقلة المعنية بسلوك الشرطة

٣٣- تختص الهيئة المستقلة المعنية بسلوك الشرطة، وهي هيئة مدنية للرقابة، بموجب قانون الهيئة المستقلة المعنية بسلوك الشرطة لعام ١٩٨٨، بالنظر في سوء السلوك أو التقصير في أداء الواجبات من جانب الشرطة. وتحقق هذه الهيئة أيضاً في حوادث الوفاة أو الإصابات الجسيمة التي تقع أثناء أداء الشرطة لواجباتها، وفي الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك الجسيم المقدمة من مفوض الشرطة. والهيئة مستقلة في عملها عن الشرطة.

دال - التدابير السياساتية

٣٤- يتطلب مجلس الوزراء النيوزيلندي من جميع الأوراق التي تعرض عليه لاتخاذ قرار بشأنها أن تكون مشفوعة ببيان عن آثارها على حقوق الإنسان، وعن اتساقها مع شرعة الحقوق وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. ويتطلب مجلس الوزراء أيضاً أن تكون هذه الأوراق مشفوعة ببيان منفصل عن الآثار على الجنسين ومنظور للمعوقين.

ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٣٥- تتعاون نيوزيلندا مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وتقدم الدعم للعمل الذي تقوم به المفوضية السامية لحقوق الإنسان. واستوفت نيوزيلندا الآن، بعد تقديم التقرير الدوري الثالث المستحق بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤخراً، التقارير الواجبة لهيئات المعاهدات. ولدى نيوزيلندا دعوة مفتوحة لجميع المكلفين بولايات في الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وستستمر هذه الدعوة بدون قيود. وستبحث الحكومة عن طرق لتحسين سجل نيوزيلندا في الرد على الاستبيانات المقدمة من الإجراءات الخاصة. وستواصل نيوزيلندا تقديم التبرعات غير المخصصة بانتظام للمفوضية.

باء - تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان

١- المساواة وعدم التمييز

(أ) الماوريون

٣٦- يمثل الماوريون ١٥ في المائة تقريباً من مجموع عدد السكان (تعداد ٢٠٠٦). ولا تزال الزيادة مستمرة بين السكان الماوريين، وهم في مقتبل العمر نسبياً حيث كان عمر ٥٣ في المائة منهم يقل عن ٢٥ سنة في عام ٢٠٠٦. وبحلول عام ٢٠٢٦، ستبلغ نسبة الماوريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٩ سنة نحو ١٩ في المائة من مجموع عدد السكان^(١٤).

٣٧- وعلى الرغم من التحسينات الاجتماعية - الاقتصادية التي تمت مؤخراً، لا يزال التفاوت بالنسبة للماوريين قائماً في التعليم والصحة والعمل والدخل. وفي عام ٢٠٠٧، ترك نحو ١٠,١ في المائة من الطلبة الماوريين المدارس بعد الحضور قليلاً أو عدم الحضور على الإطلاق بالمقارنة بنحو ٣,٥ في المائة للنيوزيلنديين الأوروبيين. وفي العام الدراسي الذي انتهى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حصل ٩ في المائة فقط من الماوريين على شهادة عالية على مستوى البكالوريوس أو أكثر بالمقارنة بنحو ٢٢ في المائة للأوروبيين. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (أحدث السنوات التي تتوفر عنها بيانات) كان العمر المتوقع عند الولادة للإناث الماوريات ٧٣,٢ عاماً، أي ٧,٧ سنوات أقل من النساء غير الماوريات (٨١,٩ سنة)، بينما كان العمر المتوقع عند الولادة للذكور الماوريين ٦٩ سنة، أي ٨,٢ سنوات أقل من الذكور غير الماوريين (٧٧,٢ سنة). والماوريون على الأرجح أكثر تعرضاً للبطالة من الأوروبيين ودخلهم أقل^(١٥).

٣٨- وتسلم الحكومة بما للتصدي لأوجه التفاوت المتعلقة بالماوريين واتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تأثير الأزمة الاقتصادية على الماوريين من أهمية بالنسبة لمستقبل نيوزيلندا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، دعا وزير شؤون الماوريين إلى عقد مؤتمر قمة اقتصادية للماوريين ويرأس حالياً فرقة عمل وزارية تابعة لوزارة شؤون الماوريين ومعنية بالتنمية الاقتصادية.

٣٩- وتعمل الحكومة أيضاً على تطوير وتنفيذ النهج القائم على قدرات الماوريين في القطاع العام. وتدير وزارة تنمية الماوريين (Te Puni Kokiri) هذا العمل بالتعاون مع إدارات حكومية أخرى وبعض التنظيمات المحلية. والهدف من هذا النهج هو توجيه تطوير وتنفيذ السياسات العامة المستمدة من مواطن القوة لدى الماوريين وتطلعاتهم وانعكاس ذلك فيها. فتقوم الحكومة مثلاً بتنفيذ استراتيجية تعليمية خاصة للماوريين الغرض منها هو تركيز أعمال الحكومة والمدارس والمدرسين على زيادة إنتاجية الطلبة الماوريين عن طريق التجارب العملية.

(ب) المرأة

٤٠- تحتل نيوزيلندا مرتبة عالية في القياسات الدولية للمساواة بين الجنسين^(١٦)، ولكن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك في كيفية تقدير الإسهام البالغ الذي تقدمه المرأة بالعمل الذي تقوم به بدون أجر؛ والتصدي للتقليل المحتمل من قيمة الأعمال التي تسيطر عليها النساء؛ وتخفيض العنف ضد المرأة؛ وضمان تكافؤ الفرص للمرأة في الوصول إلى مجالات العمل التي لا يزال تمثيلها ناقصاً فيها^(١٧). ومشاركة المرأة في سوق العمل أقل من مشاركة الرجال^(١٨). وتعمل المرأة في أغلب الأوقات بدون دوام كامل ومكسبها أقل^(١٩). ويزال تمثيل المرأة في الإدارة والمناصب الرئاسية في القطاعين العام والخاص ناقصاً^(٢٠). ولا يزال تمثيل المرأة في الوظائف الحكومية المحلية، والوظائف القانونية والقضائية، ووسائط الإعلام والعلوم ناقصاً^(٢١).

٤١- ووزارة شؤون المرأة وكالة حكومية مستقلة تعمل على تحسين دخل المرأة في نيوزيلندا. ولزيادة عدد النساء في المناصب الإدارية في القطاع العام، وضعت وزارة شؤون المرأة قاعدة بيانات للنساء المؤهلات، وتقوم الوزارة بترشيح النساء المناسبات في الوظائف الحالية عند وجودها. وعلى الرغم من التحسن الذي تحقق في مشاركة النساء الماوريات ومن جزر المحيط الهادئ في العمل بأجر ومستويات الدخل، فإن دخلهن لا يزال أقل من دخل النساء المنحدرات من أصل أوروبي^(٢٢)، ويعملن في أغلب الأوقات في أعمال ليست في حاجة إلى مهارات عالية، وبالتالي بأجور منخفضة^(٢٣). ووجد تقدم بطيء في سد الفجوة الشاملة في الأجور بين الرجال والنساء، التي تبلغ نحو ١٢ في المائة، وتحسن متوسط الأجور بنسبة ٠,٤٥ في المائة سنوياً في العقد الماضي^(٢٤).

٤٢- وفي إطار خطط عمل الإنصاف في الأجر والتوظيف، قامت جميع الإدارات الحكومية، وقطاع الصحة العامة، وقطاع المدارس ورياض الأطفال باستعراضات (مراجعات) للإنصاف في الأجر والتوظيف وخطط الاستجابة. ويقوم عدد من مؤسسات التعليم العالي، والكيانات الحكومية، وهيئات الحكم المحلي حالياً باستعراضات مماثلة. ونتيجة لهذه الاستعراضات، استهلت الحكومة استقصاءين للأجور في الوظائف التي تسيطر عليها النساء في التأمينات الاجتماعية والأعمال الداعمة للتعليم ولكنها قررت في آذار/مارس ٢٠٠٩ وقف هذين الاستقصاءين بسبب الضغوط الاقتصادية والمالية الحالية. ويتعين مع ذلك على الرؤساء التنفيذيين بالقطاع العام

مراعاة المسائل المتعلقة بالعدالة الطبيعية، وحقوق الإنسان، وعدم المساواة، من منطلق حسن الإدارة وواجبات صاحب العمل الجيد.

٤٣ - واعتمدت الحكومة مجموعة من الإجراءات لمساعدة الأسرة على تحسين الدخل وتوفير الحوافز للأبوين، بما في ذلك للأسر المعيشية التي يرعاها أحد الأبوين فقط وفي الغالب النساء، عن طريق الانتقال إلى العمل بأجر. وتشمل الحوافز تسهيلات ضريبية، وعلاوات السكن، وبدلات الأطفال. ويوجد في نيوزيلندا مخطط وطني لإجازة الأبوة، ومدة الإجازة أربعة عشر أسبوعاً مدفوعاً الأجر مع فترة تأهيلية من العمل تبلغ ستة أشهر. وبموجب التشريعات القائمة، يجوز للعاملين المسؤولين عن الرعاية الاتفاق على ترتيبات للمرونة في العمل.

٤٤ - والنتائج الصحية للمرأة أفضل عموماً من نتائج الرجال. وتحسنت أيضاً الخدمات الصحية الوقائية للمرأة بإدخال التحصين المجاني للنساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٨ سنة من مسببات معظم سرطانات عنق الرحم، والكشف المجاني كل سنتين للنساء على النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٠ و ٦٩ لسرطان الثدي. وسلم استعراض مستقل قامت به اللجنة المعنية باستعراض الوفيات في فترة ما حول الولادة ووفيات الأمهات بالحاجة إلى مزيد من التبليغ الشامل عن الوفيات في فترة ما حول الولادة ووفيات الأمهات ليس فيما يتعلق بوفيات الأمهات "المباشرة" فحسب ولكن عن الوفيات "غير المباشرة" المتصلة بالعمليات الجراحية، والأمراض العقلية، والعنف المتري أيضاً. وأكد الاستعراض أيضاً على ضرورة مواصلة الدعم للإبلاغ عن وفيات الأمهات وتحديد النساء المعرضات للخطر بسبب سوء حالتهم العقلية نتيجة للوضع، ولزيد من التحليل المفصل لارتفاع معدلات المواليد الموتى أو الوفيات في الأطفال الحديثي الولادة بين الماوريات والنساء من جزر المحيط الهادئ.

(ج) المعوقون

٤٥ - تسلم الحكومة بالتحديات التي تواجه المعوقين في نيوزيلندا في مجالات مثل العمالة والتعليم والصحة. وفي عام ٢٠٠٦، يقدر عدد المصابين بالعجز في نيوزيلندا بنحو ٦٦٠ ٣٠٠ شخص، ويمثل هذا العدد ١٧ في المائة من السكان^(٢٥).

٤٦ - وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، أحرزت نيوزيلندا تقدماً في تحسين حقوق المعوقين، بما في ذلك في ضمان المساواة لهم في الحق في الوصول إلى العمالة وشروط الالتحاق بها والأجور؛ وفي تجهيز جميع المباني المفتوحة للجمهور بالإمكانات اللازمة لوصولهم إليها؛ والاعتراف بلغة الإشارة كلغة رسمية في نيوزيلندا. ويوجد في نيوزيلندا وزير مختص بشؤون المعوقين ومكتب للمسائل المتعلقة بالمعوقين. ويختص هذا المكتب بتعزيز استراتيجية المعوقين في نيوزيلندا ومراقبة تنفيذها ويقدم الوزير المعني بشؤون المعوقين تقريراً سنوياً إلى البرلمان بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

٤٧ - وأجرت اللجنة البرلمانية المعنية بالخدمات الاجتماعية المختارة في عام ٢٠٠٨ استقصاء بشأن نوعية الرعاية والخدمات المقدمة للمعوقين. ويسلم رد الحكومة على الاستقصاء بإمكان تحقيق تحسينات في الإدارة وفي خدمات الخط الأول المقدمة للمعوقين عن طريق تحسين التوعية والأجهزة المختصة بالنظر في الشكاوى وتمكين المعوقين من الإدلاء بآرائهم في خدمات الدعم المقدمة لهم. وتعهدت الحكومة بتنفيذ برنامج عمل لإصلاح العديد

من دواعي القلق التي أعربت عنها اللجنة، وستنشئ لجنة وزارية معنية بشؤون المعوقين لتحسين التعاون على المستوى الوزاري.

٤٨- وفيما يتعلق بالمصابين بأمراض عقلية، لا يزال التمييز والوصم المتصلين بهذا المرض من الحواجز الرئيسية لشفايتهم. وتهدف حملة "التفكير المتماثل والمائل لتفكيري" منذ عام ١٩٩٧ إلى تحسين التوعية بالأمراض العقلية وفهمها وقبولها. وفي السنوات الثلاث الماضية، وجدت أيضاً مبادرة لتخفيض تأثير الاكتئاب على حياة النيوزيلنديين عن طريق المساعدة على اكتشافه في وقت مبكر، ومعالجته بأسلوب مناسب، والتخلص منه.

٤٩- ووافق وزير الصحة على برنامج عمل لاستعراض كيفية تحسين استجابة وأداء نظام الرعاية الصحية الأولية للأشخاص المصابين بأمراض نفسية.

(د) المواطنون المسنون

٥٠- في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ عدد الأشخاص الذين يبلغون ٦٥ سنة فأكثر في نيوزيلندا نحو ٥١٩ ٩٤٠ شخصاً - أي نحو ١٢ في المائة من السكان. وتفيد الإسقاطات بأن عدد المسنين سيستمر في الزيادة وسيتضاعف ليلعب أكثر من مليون نسمة في عام ٢٠٢٨^(٢٦). ويتعرض المسنون أحياناً للتحيز ضدهم، والتمييز في العمالة، وانخفاض الدخل بالمقارنة بالأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة من العمر، ومشقات مادية، ومشاكل صحية، والاستغلال والإهمال والعزل والوحدة.

٥١- وتعالج الحكومة التحيز ضد المسنين وتلتزم بتأكيد مكانتهم في المجتمع. والمكتب المعني بشؤون المسنين مسؤول عن مراقبة تنفيذ الاستراتيجية النيوزيلندية التي تراعي مصالح المسنين في جميع الإدارات الحكومية. وتدير نيوزيلندا أيضاً نظاماً شاملاً للمعاشات التقاعدية بتمويل من الدولة. ولا تتوقف الزيادة السنوية للمعاشات التقاعدية في نيوزيلندا على الدخل أو الممتلكات.

(هـ) الميول الجنسي

٥٢- أباحت نيوزيلندا في عام ١٩٨٦ المثلية. وبموجب قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ التمييز على أساس الميول الجنسي. ويسمح قانون الاتحاد المدني لعام ٢٠٠٤ للشريكين من نفس الجنس اللذين بينهما علاقة بالارتباط باتحاد مدني رسمي. وتشمل التعديلات القانونية التي أدخلت على العلاقات النظامية المختلفة في عام ٢٠٠٥ (قانون الإشارات القانونية) معاملة الشريكين من نفس الجنس بنفس الطريقة التي يعامل بها الشريكين من جنسين مختلفين المتزوجين أو اللذين يعتبران كذلك بحكم الواقع فيما يتعلق بعلاوات الضمان الاجتماعي والعديد من الحقوق المقررة للشريكين المتزوجين. ولا يجوز بموجب القانون النيوزيلندي التبني للزوجين من نفس الجنس.

٥٣- وقدمت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ تقريراً بشأن الاستقصاء الذي أجري للتمييز الذي يتعرض له مغايرو الهوية الجنسية بعنوان "To be Who I am" (أحب نفسي كما أنا). وتنظر الحكومة في الرد على هذا التقرير.

٢- حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه

(أ) العنف المتزلي

٥٤- يؤثر العنف في محيط الأسرة على حياة الآلاف من الأشخاص في نيوزيلندا. وتفيد الدراسة التي أجريت لتجربة نيوزيلندا في مجال العنف في محيط الأسرة على أن الرجال مسؤولون عن ثلثي وفيات الأطفال الذين يبلغون ١٤ سنة من العمر أو أقل. والضحايا في معظم الحالات الجسيمة أو لميئة للعنف المتزلي هم أساساً النساء والأطفال. والعنف المتزلي مشكلة تؤثر على الأسر من جميع الثقافات والطبقات والخلفيات والأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية. غير أن الماوريين يحتلون مكان الصدارة سواء فيما يتعلق بالضحايا أو فيما يتعلق بمرتكبي العنف في محيط الأسرة. ولا يزال العنف الذي يتعرض له المثليون والسحاقيات ومغايرو الهوية الجنسية في علاقاتهم الأسرية ومع الغير مشكلة.

٥٥- واعترفت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بصعوبة طلب الحماية بموجب قانون العنف المتزلي. وبموجب نظام المساعدة القانونية الذي تموله الحكومة والذي يتيح لكل من لا يملك الأموال اللازمة لتمثيله بمحام في الإجراءات المدنية/الأسرية والجنائية أن يطلب محام للدفاع عنه، يكون طلب الحماية "مجانياً" (بمعنى أنه لا يجوز استرداد أتعاب المحامي إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٦ من قانون الخدمات القانونية لعام ٢٠٠٠). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عدلت الأهلية للحصول على المساعدة القانونية لزيادة عدد الأشخاص الذين يجوز لهم اللجوء إلى نظام المساعدة القانونية.

٥٦- وقدمت الحكومة مؤخراً مشروع قانون بشأن العنف المتزلي (قانون تعزيز السلامة). والهدف من هذا القانون هو تزويد الشرطة والمحاكم الجنائية بأدوات فعالة لتوفير الحماية العاجلة لضحايا العنف المتزلي ومنع وقوع المزيد من العنف عليهم. وسيجوز للشرطة بموجب هذا القانون إصدار أوامر فورية لتوفير الحماية العاجلة للمجني عليهم عن طريق إبعاد الشخص الذي يدعى ارتكابه للعنف من المنزل لمدة أقصاها خمسة أيام. ومن الأحكام الأخرى للقانون تمكين المحكم الجنائية من إصدار أوامر حماية بالنيابة عن الضحايا عند الحكم على الشخص المدان في "جريمة العنف المتزلي".

٥٧- ويرجع المعدل العالي المسجل للعنف المتزلي في نيوزيلندا إلى حد ما إلى الإجراءات التي اتخذت لتشجيع الإبلاغ عن هذه الحوادث والحديث عنها للقضاء على هذه المشكلة. وتم إذكاء الوعي بهذه المشكلة عن طريق الحملة الإعلامية المسماة "It's not OK" (هذا الأمر ليس على ما يرام). وتؤكد الحملة أن العنف المتزلي ليس على ما يرام وأن ما هو على ما يرام هو طلب المساعدة، وتهدف الحملة إلى تغيير موقف وسلوك الجمهور تجاه العنف المتزلي.

٥٨- وأنشئت خمس محاكم إضافية للعنف المتزلي في السنوات الأخيرة الماضية (وأصبح عددها بذلك سبع محاكم) وتم في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ اعتماد التمويل اللازم لثمانية محامين للضحايا في محاكم العنف المتزلي.

٥٩- وأنشئت فرقة عمل مشتركة بين الحكومة والوكالات المحلية ومعنية بمكافحة العنف الجنسي لإدارة وتنسيق الخدمات الرامية إلى تخفيف حوادث العنف الجنسي والآثار المترتبة عليها. وستقدم فرقة العمل تقريراً إلى الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وسترفق بالتقرير توصيات بشأن العمل المقبل لتحسين السياسات والإجراءات وتقديم الخدمات.

٦٠- وعلاوة على ذلك، توجد في نيوزيلندا سياسة للمهاجرين الضحايا للعنف المتري. وتعترف هذه السياسة بالظروف الصعبة التي يعاني منها المهاجرون الذين يتعرضون للعنف المتري من شركائهم النيوزيلنديين. والهدف من هذه السياسة هو مساعدة الضحايا الذين يتعرضون لظروف تعسفية وإتاحة الفرصة للمهاجرين الذين قد يتعرضون للتمييز أو سوء المعاملة في حالة عودتهم إلى وطنهم بسبب انقطاع علاقتهم مع شركائهم للإقامة الدائمة في نيوزيلندا.

٦١- وبينما أحرزت البرامج الحكومية القائمة بعض النجاح في التصدي للعنف المتري، فإنه يلزم إعادة تركيز بعض هذه الجهود لمواجهة الظروف المتعلقة بجماعات معينة بوجه أفضل، بمن فيهم الماوريين. وتقوم الجماعات الطوعية والمحلية الماورية بعمل هام لتخفيض العنف المتري وتأثيره على المجتمع.

٦٢- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها بشأن المادة ٥٩ من القانون الجنائي لعام ١٩٦١ التي تسمح للأبوين أو من يقدم الرعاية باللجوء إلى قدر معقول من القوة لتأديب الأطفال. وألغيت هذه المادة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ واستعيض عنها بحكم جديد ينص على عدم وجود مبرر لاستخدام القوة لتأديب الأطفال. وبهذا الإجراء، أصبحت نيوزيلندا الدولة الثامنة عشرة التي تمنع استعمال القوة لتأديب الأطفال. وسيجرى استفتاء في عام ٢٠٠٩ بشأن استخدام القوة المادية لأغراض التأديب.

٦٣- واتخذت الحكومة أيضاً خطوات لتحسن أداء الوكالة الحكومية المعروفة بوكالة الطفولة والشباب والأسرة، وهي الوكالة المسؤولة عن توفير الرعاية والحماية والخدمات القضائية للأحداث والشباب في نيوزيلندا.

٦٤- وعلى الرغم من وجود برامج حكومية تستهدف التنمر في المدارس، فإن أطفالاً وأهالي كثيرين لا يزالون يشعرون بالقلق بشأن هذه المشكلة، في المدرسة وفي المجتمع بوجه عام. ومن دواعي القلق زيادة التنمر كثيراً وقلة التدخل كثيراً.

(ب) حقوق الضحايا

٦٥- قامت لجنة برلمانية مختارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بدراسة استقصائية لحقوق الضحايا وتبين لها، على الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذت لتعزيز حقوق الضحايا وتوفير خدمات الدعم لهم، مثل قانون حقوق الضحايا لعام ٢٠٠٢ وإنشاء محاكم العنف الأسري، أن هناك مجالات كثيرة من الممكن إدخال تحسينات عليها. وتشمل الأولويات الحالية للحكومة وضع نظام لتعويض الضحايا - وقدمت مشروع قانون للحكم (على الجاني) بالتعويض كخطوة أولى في هذا الشأن. ويجري أيضاً استعراض قانون حقوق الضحايا لعام ٢٠٠٢ من أجل تعزيز حقوق الضحايا وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات، ويشمل الاستعراض تعديل النظام الحالي لإخطار الضحايا لضمان إخطارهم بالأحداث المتعلقة بالجاني (مثل فرار الجاني من السجن أو أهليته للإفراج المشروط).

٣- الحق في حرية الرأي والتعبير

٦٦- تكفل شرعة الحقوق لعام ١٩٩٠ وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ الحماية القانونية للحق في حرية الرأي والتعبير في نيوزيلندا. وبينما يوفر هذان الصكبان الحماية للحق في حرية الرأي والتعبير، فإنهما يفرضان أيضاً واجبات وينصان مثلاً على عدم مشروعية التهديد أو استعمال كلمات أو مواد تعسفية أو مهينة للتحريض على

العداء العنصري لأي مجموعة من السكان، بسبب اللون أو العرق أو الأصل الإثني أو الوطني. ويجرم قانون حقوق الإنسان أيضاً التحريض على التنافر الجنسي. وبينما يؤثر هذا السكان بشكل إيجابي على السلطة التشريعية والقضاء وصنع السياسات وتفكير الجمهور، فإن التوتر لا يزال قائماً فيما يتعلق بالموازنة بين الحقوق والواجبات. ويلزم التثقيف المستمر، فضلاً عن مزيد من التوعية للآليات المختلفة القائمة المعنية بالنظر في الشكاوى.

٤- الحق في حرية الدين أو العقيدة

٦٧- تكفل شرعة الحقوق لعام ١٩٩٠ وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ الحماية القانونية للحق في حرية الدين أو العقيدة في نيوزيلندا. وكما ذكر من قبل، نيوزيلندا دولة علمانية، لا توجد فيها ديانة للدولة، وتقوم بالفصل بين الهياكل الدينية والهياكل الديمقراطية. وترى نيوزيلندا أن المسائل المتعلقة بالدين أو العقيدة تدخل في النطاق الخاص وليس في النطاق العام. ولا توجد قيود قانونية خاصة بشأن طوائف دينية معينة. وبينما تبدي نيوزيلندا تسامحاً كبيراً إزاء تنوع الديانات فإن هناك من آن إلى آخر حوادث للتعب والإزعاج والتعسف الديني. وفي السنة السابقة لحزيران/يونيه ٢٠٠٨، كانت ٥ في المائة من الشكاوى التي تلقتها اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان متعلقة بالتمييز على أساس الدين أو المبادئ الأخلاقية.

٥- إقامة العدل وسيادة القانون

(أ) الوصول إلى القضاء

٦٨- يتحقق الوصول إلى القضاء في نيوزيلندا عن طريق تدابير مختلفة لتقديم المساعدة القانونية. وتختص وكالة الخدمات القانونية بإدارة المساعدة القانونية واعتماد التمويل اللازم للمراكز القانونية المجتمعية التي لديها محامين لتقديم المعلومات القانونية وإسداء المشورة بالمجان. وأعلنت الحكومة مؤخراً أنها ستعيد النظر في نظام المساعدة القانونية. وتقدم المكاتب الاستشارية الوطنية الدعم والدفاع للمواطنين الذين يكونون في حاجة إليها.

٦٩- وفي عام ٢٠٠٧، أصبح قانون الخدمات القانونية المعدل نافذاً وأدخل هذا القانون تعديلات على معايير الأهلية للحصول على المساعدة القانونية وزاد نتيجة لذلك عدد الأشخاص المؤهلين للحصول على المساعدة القانونية من ٧٦٥ ٠٠٠ شخص إلى ما يقدر بنحو ١,٢ مليون شخص. وستستفيد النساء بوجه خاص من هذا التعديل في إطار قانون الأسرة وسيزيد وصول الماوريين إلى القضاء.

(ب) المرافق التأديبية

٧٠- يخضع سلوك المسؤولين والموظفين في المرافق التأديبية في نيوزيلندا، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز والسجون، لقانون التأديب لعام ٢٠٠٤ واللائحة التأديبية لعام ٢٠٠٥ اللذين أدخلتا نهجاً حديثاً لإدارة السجون. وتتفق حقوق السجناء المنصوص عليها في القانون مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، كما يوجد نظام موسع للشكاوى.

٧١- ورُفِع السن الأدنى لبقاء أطفال السجينات مع أمهاتهم في السجون في قانون التأديب المعدل لعام ٢٠٠٨ (الأمهات والرضع) من ستة أشهر إلى سنتين. وينبغي أن يتفق مكان الاحتجاز مع المصالح الفضلى للأطفال وأن يسمح بالحضانة والرضاعة والرعاية المستمرة للأطفال والوصول إلى برامج تثقيف الوالدين. وستنفذ التعديلات بمجرد توافر المرافق المناسبة لإقامة الأطفال الأكبر سناً.

٧٢- وتستعرض نيوزيلندا حالياً ممارساتها المتعلقة بفصل الأحداث المحرومين من الحرية عن البالغين كجزء من استعراضها الجاري لتحفظها بشأن المادة ٣٧(ج) من اتفاقية حقوق الطفل. وتتفق نيوزيلندا مع المادة ٣٧(ج) فيما يتعلق باختلاط السجناء من أعمار مختلفة. وأقامت إدارة السجون في عام ٢٠٠٥ أربع وحدات منفصلة للأحداث في سجون الرجال لضمان وجود أسرة كافية لفصل الأحداث عن البالغين. ويتم أيضاً فصل الفتيات دون الثامنة عشرة من العمر عن الفتيات اللاتي يبلغن ١٨ سنة فأكثر ما لم تكن مصطلحن تفتضي الإيداع مع الفتيات الأكبر سناً. ويؤدي الانخفاض في عدد السجينات دون الثامنة عشرة من العمر (عادة أقل من خمس سجينات في الدفعة الواحدة) إلى عدم صلاحية الوحدة المخصصة للسجينات الصغيرات للمعيشة. وأجري أيضاً "اختبار للمصالح الفضلى" لتيسير الاختلاط بين السجناء الضعفاء البالغين ١٨ و ١٩ سنة من العمر مع السجناء الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة من العمر عندما يكون ذلك لصالح السجناء الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة من العمر والسجناء الضعفاء البالغين ١٨ و ١٩ سنة من العمر.

٧٣- ويلزم المزيد من العمل فيما يتعلق بمرافق الاحتجاز، لا سيما فيما يتعلق بزنانات المحاكم وعمليات النقل التي تقوم بها الشرطة للمحتجزين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة من العمر، لضمان الامتثال الكامل للمادة ٣٧(ج). ويتم غالباً فصل السجناء الذين يبلغون ١٧ سنة من العمر أو أقل عن البالغين عند نقلهم أو احتجازهم بزنانات المحاكم. ولا يتاح ذلك دائماً بسبب قلة المرافق الموجودة حالياً، لا سيما في المحاكم الصغيرة أو التي تقع في مناطق نائية. ووضع بروتوكول وطني مشترك بين الوكالات لتخفيض حالات الاختلاط عند نقل السجناء من أعمار مختلفة.

٧٤- وعلى الرغم من المبادرات التي اتخذتها الحكومة في السنوات العديدة الماضية، فإن عدد الماوريين المدرجين في إحصاءات القضاء الجنائي لا يزال مرتفعاً بشكل مفرط. وهناك ما يدل على أن الآثار المترتبة على الجرائم التي يشتهب في ارتكاب الماوريين لها أو التي يرتكبونها فعلاً تكون أكثر جسامة بالنسبة لهم مما يؤدي إلى ارتفاع عددهم في الإحصاءات؛ وهناك أيضاً مجموعة من العوامل الاجتماعية والبيئية المعادية التي يتعرضون لها في مقبلة العمر مما يؤدي غالباً إلى اشتراكهم في السلوك الإجرامي للبالغين. ودعا وزير العدل والوزير المعني بشؤون الماوريين إلى عقد مؤتمر قمة مشترك بشأن مسببات الجريمة في نيسان/أبيل ٢٠٠٩ من أجل مناقشة هذه القضايا واقتراح سبل لمعالجتها.

(ج) جرائم الأحداث والمحاكم الخاصة بهم

٧٥- يغطي النظام القضائي للأحداث في نيوزيلندا الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٣ سنة من العمر والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة من العمر. ويهدف النظام إلى وضع حد لجرائم الأحداث ومساءلتهم عنها دون تقديمهم إلى النظام القضائي الرسمي، ما لم تقتض المصلحة العامة خلاف ذلك.

٧٦- وتعرب الحكومة عن قلقها لاستمرار الجرائم التي يرتكبها الأحداث وجسامتها. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدمت الحكومة مشروع قانون لتعديل اختصاصات درجات محاكم الأطفال والشباب وأفراد أسرهم (اختصاصات درجات محاكم الأحداث). والهدف من هذا التعديل هو تحسين وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة في الوقت الحالي للتصدي لاستمرار الجرائم التي يرتكبها الأحداث وجسامتها. وترمي التدابير المنصوص عليها في مشروع القانون إلى معالجة الأسباب الرئيسية للجرائم الجسيمة التي يرتكبها الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة من العمر من أجل منع عودتهم إلى الإجرام وكفالة معيشة اجتماعية مسؤولة ومفيدة لهم.

٦- الحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٧٧- يمنح قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ وشرعة الحقوق لعام ١٩٩٠ بوجه خاص التدابير التي تميز بين الأفراد ومجموعات الأفراد على أساس الجنس أو النشاط الجنسي أو العرق. وبالمثل، يجيز كلا الصكين التدابير التي تتخذ بحسن نية لمساعدة الأفراد أو مجموعات الأفراد الذين يحتاجون، أو الذين يفترض بناء على أسس معقولة أنهم يحتاجون، إلى مساعدة للتوصل إلى مكانة متساوية مع الأعضاء الآخرين في المجتمع. وفي الماضي، كان الهدف من وضع هذين الصكين هو تبرير زيادة الممثلين الماوريين أو الممثلات من النساء في المجالس واللجان المختلفة. وعلى الرغم من عدم وجود حواجز تشريعية للمشاركة، فإن النسبة المئوية للنساء والماوريين في الحكم المحلي والمناصب السياسية لصنع القرار (المجالس الصحية المحلية، والمجالس النظامية، والقضاء) لا تزال أقل من المتوسط، على النحو المبين في أجزاء أخرى من هذا التقرير.

٧٨- وكما لوحظ في القسم ٢، يعتمد النظام الانتخابي في نيوزيلندا على التمثيل التناسبي المختلط. وأدى هذا النظام إلى زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء ومجموعات الأقليات والأحزاب السياسية للأقليات في التركيبة البرلمانية.

٧٩- ويشارك عدد كبير من الناخبين في الانتخابات التي تتم في نيوزيلندا ويسهل الوصول إلى الممثلين المنتخبين. والمشاورات من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة (المركزية أو المحلية) للتشجيع على هذا الاشتراك. وتسعى الحكومة، على المستويين المركزي والمحلي على حد سواء، إلى مشاركة الجمهور في وضع السياسات. ووضعت المحاكم النيوزيلندية، بالإضافة إلى القواعد النظامية المحددة للمشاورات المنصوص عليها في مجموعة واسعة من القوانين، مبادئ أو عناصر أساسية للمشاورات. وتسعى المنظمات المجتمعية باطراد إلى التعاون مع الحكومة بدلاً من القيام بدور فرعي في عملية التمثيل.

٧- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

٨٠- أحرز تقدم جيد في تحقيق الحق في العمل تحقيقاً كاملاً في نيوزيلندا. وتوجد في نيوزيلندا تشريعات للاعتراف بحقوق أصحاب العمل والعاملين المتعلقة بالأجور، وظروف العمل الآمنة، وحماية العمالة، والحماية من التمييز، وتؤيد المبادرات الحكومية التوازن بين العمل والحياة، وترتيبات العمل المناسبة للأسرة، والمرونة في ترتيبات العمل.

٨١- وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن التحديات لا تزال باقية، لا سيما في المناخ الاقتصادي الحالي:

(أ) الأمن الوظيفي قضية رئيسية. عقد مؤتمر القمة الوطني المعني بالوظائف في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وشارك فيه عدد كبير من كبار رجال الأعمال النيوزيلنديين والحكومة ورؤساء المجتمعات المحلية ونقابات العمال. وقدم مؤتمر القمة عدة أفكار قيّمة للحفاظ على الوظائف في ظل الأزمة الراهنة وتوفير أفضل الظروف الممكنة لزيادتها عند تحسن الأوضاع الاقتصادية. وجرى حالياً تعيين الوزراء وإنشاء الأفرقة الوزارية لتنفيذ هذه الأفكار؛

(ب) عقدت حلقة عمل للنساء اللاتي يمارس الأعمال التجارية في أوائل عام ٢٠٠٩ لمناقشة الحلول والأفكار والمبادرات المتعلقة بكيفية مواجهة التحديات التي تفرضها الأزمة الاقتصادية، مع الاعتراف بأن المرأة من المجموعات الضعيفة في أوقات الكساد والبطالة. وتهتم الحكومة أيضاً بمدى تأثير الملل والبطالة على المرأة واحتمال الزيادة في العنف المنزلي. وأحيط مؤتمر القمة الوطني علماً بالمناقشات التي جرت في حلقة العمل؛

(ج) لا يزال السكان من جزر المحيط الهادئ يتعرضون لمستويات أعلى من البطالة بالمقارنة بالمجموعات الإثنية الأخرى في نيوزيلندا. ومن المحتمل أيضاً أن يتأثر هؤلاء السكان بالأزمة الاقتصادية بقدر أكبر من غيرهم وسيؤثر ذلك بشكل ضار على المبالغ التي يرسلونها إلى ذويهم في منطقة المحيط الهادئ. وحدد مؤتمر القمة الوطني المعني بالوظائف الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩ مجموعة من الأفكار لكي تنظر فيها الحكومة في إطار استجابتها الكاملة لمؤتمر القمة. وتؤيد نيوزيلندا وأستراليا مشروعاً لتخفيض تكاليف المبالغ التي ترسل إلى الأهالي المقيمين في جزر المحيط الهادئ؛

(د) على الرغم من المساواة بين المسنين وغير المسنين في القانون، التي ساهمت في القضاء على الأشكال الصارخة للتمييز ضد المسنين، لا تزال الإساءات تؤثر على تعيين المسنين واحتفاظهم بأعمالهم، وترقيتهم؛

(هـ) لا يزال التمييز والوصم الذي يتعرض له المعوقون عقبة في دخولهم إلى سوق العمل. وتتضمن استراتيجية المعوقين في نيوزيلندا مبادرات للتصدي لهذه المشكلة؛

(و) لا تزال معدلات البطالة للشباب أعلى من المعدلات للسكان الآخرين ويجري العمل على معالجة هذه المشكلة بالتركيز على أهمية التعليم والتدريب للذين يبلغون ١٦ و ١٧ سنة من العمر. ولا تزال معدلات البطالة للشباب من الماوريين وأهالي جزر المحيط الهادئ أعلى معدلات الشباب الآخرين.

قانون إصلاح البغاء

٨٢- يبيح قانون إصلاح البغاء لعام ٢٠٠٣ البغاء في نيوزيلندا. ويتفق القانون مع اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، ويضع إطاراً لحماية حقوق الإنسان المتعلقة بالعاملات في الجنس، وحمايتهن من الاستغلال، وتعزيز رفاهتهن وصحتهن وسلامتهن الوظيفية المفوضية إلى الصحة العامة. ويمنع القانون صراحة الأشخاص الذين لا يبلغون ١٨ سنة من العمر من المشاركة في البغاء.

٨- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشة لائق

٨٣- يوجد في نيوزيلندا نظام للضمان الاجتماعي الشامل، ويقدم هذا النظام الرعاية والحماية للفئات الضعيفة من الأطفال والشباب؛ وخدمات العمالة والدعم للدخول والمعاشات التقاعدية؛ والتمويل لمقدمي الخدمات الاجتماعية؛ وإعانات للطلبة؛ وقروض للتعليم العالي.

٨٤- ويوجد في نيوزيلندا نظام للتعويض عن الحوادث التي تقع قضاءً وقدرًا (المعروف بنظام ACC). ويجوز للأفراد بموجب هذا النظام المطالبة بالتعويض في حالة إصابتهم بضرر بدني، أو ضرر عقلي متصل بضرر بدني، أو ضرر عقلي ناتج عن اعتداء جنسي أو سوء المعاملة، أو ضرر ناتج عن مجموعة من الإصابات التدريجية في العمل. ويتلقى الأفراد الذين ينطبق عليهم هذا النظام والذين يصابون بضرر نتيجة لعمل مباشر أو غير مباشر من الدولة التعويض أيضاً، كما يعاد تأهيلهم وتصرف لهم مساعدة مالية من الدولة، دون حاجة إلى اللجوء إلى القضاء.

٨٥- وستولد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تحديات للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع مثل الأطفال. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، أعد المفوض المعني بالأطفال (بالاشتراك مع صندوق برنادوس وماك تري الابن) تقريراً عن الآثار السلبية ومستويات الفقر للأطفال في نيوزيلندا^(٢٧). ويبين التقرير الآثار السلبية للفقر على الأطفال ومن بينها الآثار على الصحة، والتعليم، والإنتاجية والمشاركة في المجتمع في المستقبل.

٨٦- وتتخذ الحكومة إجراءات لمعالجة تأثير الأزمة الاقتصادية الدولية على النيوزيلنديين وتوفير الأوضاع اللازمة لضمان الانتعاش الاقتصادي بقوة في نيوزيلندا. وأنشأت الحكومة مجموعة الإغاثة الانتقالية لتوفير المزيد من المساعدة للأشخاص الذين تم الاستغناء عن عملهم بدوام كامل. ونتيجة لمؤتمر القمة الذي عقد في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٩، عرضت الحكومة مساعدات مالية على أرباب العمل لتشجيعهم على الإبقاء على العمال.

الإسكان

٨٧- لا يزال توفير السكن الملائم تحدياً لنيوزيلندا، لا سيما فيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف والصلاحية للسكن. والفئات الضعيفة مثل الماوريين وشعوب المحيط الهادئ هي أكثر الفئات التي تقوم باستئجار المساكن وتعيش في مساكن مكتظة بالسكان. وترتبط هذه الأكثرية ارتباطاً وثيقاً بانخفاض الدخل، وسوء الأحوال الصحية، وانخفاض التحصيل التعليمي للأطفال والشباب. ومؤسسة الإسكان النيوزيلندية مسؤولة عن توفير خدمات الإسكان للمحتاجين. وستنفق نيوزيلندا أكثر من ١٠٠ مليون دولار نيوزيلندي لرفع مستوى المساكن المملوكة للدولة كما ستنفق ٢٠ مليون دولار نيوزيلندي لبناء مساكن جديدة. وسيساعد ذلك على تخفيف الضغط الواقع على قائمة الانتظار لاستئجار المساكن من الدولة وتحسين صلاحية أكثر من ١٨ ٠٠٠ وحدة للسكن. وستتخذ في وقت لاحق من هذا العام مبادرات أخرى في السياسة العامة وتدخل تعديلات تشريعية لتحسين القدرة على تحمل تكلفة المساكن.

٩- الحق في الصحة

٨٨- تقوم الحكومة بتمويل النظام صحي في نيوزيلندا. وكان القطاع الصحي في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ هو ثاني مجال للإنفاق العام حيث بلغ مجموع نفقات الدولة في هذا القطاع ١٢ مليار دولار نيوزيلندي. وعلى الرغم من التقدم الجيد الذي تم إحرازه، تعترف الحكومة بأنه ما زالت هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوافر الخدمات الصحية وجودتها. ولا يزال التفاوت في النتائج الصحية، بما في ذلك ارتفاع معدل الانتحار، عالياً بشكل غير مقبول للماوريين وشعوب المحيط الهادئ. ولا تزال معدلات الانتحار للشباب في نيوزيلندا عالية بالمقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٢٨).

٨٩- والأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والسرطان والسكري والسمنة والأمراض المتصلة بالتبغ من الأسباب الرئيسية لسوء الأحوال الصحية والموت المبكر في نيوزيلندا. وتؤثر هذه الأوضاع بشكل غير متناسب على أصحاب الدخل المنخفضة ولا سيما على الماوريين وشعوب المحيط الهادئ الذين يستأثرون بنحو ٨٠ في المائة من الوفيات. وعلى الرغم من حدوث انخفاض كبير في معدل التدخين في السنوات القليلة الماضية، فإن التدخين لا يزال السبب الرئيسي الذي يمكن الوقاية منه لمنع الوفاة المبكرة.

٩٠- ومن الأمور التي تثير القلق في القطاع الصحي النقص في العاملين الصحيين نتيجة لعدم الاستبقاء في العمل ووقف التعيين. ويوجد نقص في العاملين الصحيين في مجالات معينة مثل القابلات والأخصائيين في أمراض السرطان، وفي المناطق الريفية. وستضع الحكومة نظاماً طوعياً لشطب القروض الطلابية المقدمة لتخريج الأطباء والمرضات والقابلات في حالة موافقتهم على العمل في المجتمعات المحلية وفي التخصصات التي تعاني من النقص في التعيين والاستبقاء.

الصحة العقلية

٩١- أنشئت اللجنة المعنية بالصحة العقلية في عام ١٩٩٦ لتقديم المشورة للحكومة بشأن خدمات الصحة العقلية والإدمان. وبينما تحسنت نوعية خدمات الصحة العقلية في نيوزيلندا منذ إلغاء نظام المؤسسات، فإن توفير الأمان واستعادة الصحة العقلية الموجهة للبيئة يمثلان حتى الآن تحدياً، لا سيما في دعم الماوريين وشعوب المحيط الهادئ والشباب. وأُعرب أيضاً عن القلق لزيادة معدلات القبول المتكرر بالمستشفيات، واستخدام ممارسات نفسية مثل الصدمات الكهربائية للعلاج، والحاجة إلى مزيد من الرقابة على تنفيذ قانون الصحة العقلية.

١٠- الحق في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع

٩٢- لكل طفل في نيوزيلندا الحق في التعليم الابتدائي والثانوي في مدرسة تابعة للدولة بالجمان (ما لم يكن الطفل طالباً أجنبياً أو كان موجوداً في نيوزيلندا بوجه مخالف للقانون). ويجوز لكل طفل موجود في نيوزيلندا بوجه مخالف للقانون، وكان أبواه (أو أحدهما) موجودان في نيوزيلندا بوجه مخالف للقانون أيضاً ولكنهما يحاولان تصحيح وضع الأسرة من حيث الهجرة، الحصول على "ترخيص لغرض محدود" من أجل التعليم في مؤسسة تابعة للدولة. وسيزيل مشروع القانون المتعلق بالهجرة عند صدوره الحواجز القانونية القائمة للأطفال الموجودين في نيوزيلندا بوجه مخالف للقانون في الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي بالجمان.

٩٣- وتقدم الحكومة أيضاً التمويل اللازم لتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي. والتعليم في نيوزيلندا إلزامي بين سن السادسة والسادسة عشرة من العمر. وتعترف المبادئ الأساسية للمناهج الوطنية الجديدة للتعليم، التي ستدخل حيز التنفيذ في شباط/ فبراير ٢٠١٠، بأهمية حقوق الإنسان، ومعاهدة وايتانغي، والتنوع الثقافي، والاندماج (أي عدم التمييز بسبب الجنس أو العرق أو النوع).

٩٤- وفي السنوات الأخيرة، تحسنت النتائج التعليمية للشباب في نيوزيلندا، وارتفع مستوى مؤهلات الشباب الذين يتركون المدارس، ولكن لا يزال الأداء بالنسبة لفئات معينة من المتعلمين منخفضاً مثل الأطفال المعوقين والطلبة من الأسر الفقيرة. ولا تزال الفوارق التعليمية القديمة مستمرة للماوريين. وشرعت الحكومة مؤخراً في وضع معايير وطنية للقراءة والكتابة والحساب لمعرفة ما يتوقع تحقيقه من الطلبة والموعود المحدد لذلك. ومن بين العناصر الرئيسية لهذا العمل تقديم تقارير للآباء عن التقدم المحرز في تحقيق المعايير المطلوبة بلغة سهلة وواضحة، ومساعدة الطلبة على استيفاء المعايير. وتوفر الحكومة دعماً إضافياً للمدارس لمكافحة التهرب من الدراسة، وتفرض غرامات على آباء الأطفال الهاربين، وغرامات ثقيلة في حالة التكرار الهرب.

٩٥- وكما ذكر من قبل في هذا التقرير، الماوريون أكثر عرضة لترك المدرسة بحصيلة ضئيلة أو دون تحقيق إنجاز رسمي، وهم يمثلون الأغلبية العظمى من الذين يتركون المدرسة في وقت مبكر. ويجري البحث حالياً عن كيفية تحسين الانجازات التعليمية للماوريين في التعليم الثانوي العام. ووضع برنامج للتطوير المهني للمدرسين من أجل معالجة الاحتياجات الخاصة للطلبة الماوريين. وتقدم ٧٣ مدرسة للتعليم باللغة الماورية فقط برامج تعليمية متنوعة في بعض المجالات. وهذه المدارس تابعة للدولة وتسود فيها اللغة والثقافة والقيم الماورية. ومن بين المدارس الأخرى التي تقوم بالتدريس باللغة الماورية المدارس التي تقدم المناهج التعليمية النيوزيلندية باللغة الماورية، والمعاهد العليا الماورية، ودورات إجادة اللغة الماورية للمدرسين الممارسين، ومراكز التعليم باللغة الماورية فقط لصغار الأطفال.

٩٦- وبدأ التفاوت في التحصيل العلمي بين الذكور والإناث في الظهور. وتحقق الفتيات مستويات أعلى في التعليم الثانوي واحتمال التحاقهن بالتعليم العالي أكبر من الفتيان. وأنشأت وزارة التعليم مجموعة مرجعية لمعالجة انخفاض مستوى الأداء للبنين. وللفتيات الماوريات ومن شعوب المحيط الهادئ مستويات أدنى في الأداء من الفتيات من أصل أوروبي أو آسيوي والفتيات من مجموعات إثنية أخرى.

٩٧- وللأطفال المعوقين الحق في الالتحاق بالمدارس العامة مثل الأطفال الآخرين. ويوفر نظام التعليم وسائل الاتصال والدعم السلوكي والمادي وخدمات التدخل المبكر للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم المعوقين. وتوجد وفقاً للحاجة وحدات خاصة وقاعات تعليمية ومدارس، ولكنها لا تزال جزءاً من نظام التعليم العام. ولا تزال هناك تحديات في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بتحسين فرص الحصول على هذه خدمات للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

١١ - حقوق الشعوب الأصلية

(أ) معاهدة وايتانغي

٩٨ - لمعاهدة وايتانغي مغزى عميق فيما يتعلق بحقوق الإنسان وانسجام العلاقات بين الماوريين وغير الماوريين في نيوزيلندا. وكما لاحظت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان، تواجه نيوزيلندا تحدياً ثلاثياً فيما يتعلق بأبعاد حقوق الإنسان في المعاهدة وحقوق الماوريين: الأول، هو كيفية الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية واحترامها بطريقة منصفة للجميع في نيوزيلندا؛ والثاني، هو كيفية ضمان أن يشمل حق كل فرد في المشاركة في المجتمع حق الماوريين في المشاركة في مجتمع الماوريين؛ والثالث، هو كيفية تأكيد الحق في الانتماء لجميع الذين يعيشون في نيوزيلندا^(٢٩). وتظل هذه المسائل موضع نقاش متواصل وآراء واسعة النطاق في المجتمع النيوزيلندي. وفي منظور الحكومة، تعزز المعاهدة العلاقات بين التاج (الحكومة) والماوريين.

٩٩ - وتوفر محكمة وايتانغي محفلاً للنظر في المطالبات التاريخية والمعاصرة الناشئة عن انتهاك معاهدة وايتانغي. وأصدر البرلمان في عام ١٩٧٥ قانون معاهدة وايتانغي الذي أنشأ محكمة وايتانغي. وبموجب هذا القانون، يجوز لأي من الماوريين أي يقدم مطالبة إلى المحكمة بشأن الضرر الذي يلحق به (أو بالجماعة التي ينتمي إليها) من جراء تشريع أو سياسة أو ممارسة من التاج منذ عام ١٨٤٠. ولذلك، تعتبر محكمة وايتانغي الطريق الرئيسي لحل المطالبات الناشئة عن الأضرار التي لحقت في الماضي بالماوريين. ويجوز للمحكمة أن تقدم توصيات إلى الحكومة بشأن المطالبات المتعلقة بالمعاهدة. وهذه التوصيات غير ملزمة، باستثناء التوصيات المتعلقة ببعض الموجودات، بما في ذلك الغابات وموجودات أخرى، مملوكة حالياً أو كانت مملوكة لمؤسسة عامة للدولة أو مؤسسة أخرى تابعة للدولة. وسجلت المحكمة منذ عام ١٩٧٥ أكثر من ١٥٠٠ مطالبة، بالإضافة إلى ١٨٠٠ مطالبة أخرى وردت قبل الأجل المحدد لتقديم المطالبات التاريخية الناشئة عن انتهاك المعاهدة وهو أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. والوسيلة الرئيسية لتسوية المطالبات التاريخية الناشئة عن انتهاك المعاهدة هي التفاوض المباشر مع التاج (الحكومة). ويجدث هذا كثيراً بعد صدور تقرير من المحكمة بشأن المطالبة. وكما لوحظ أثناء المشاورات التي أجريت مع الماوريين، يبالغ الماوريون في ممتلكاتهم ومواردهم السابقة في عملية التسوية. وتواجه الحكومة أيضاً ضغوطاً للحفاظ على زخم عمليات التسوية بموجب المعاهدة. ويقوم المكتب المعني بالتسويات بموجب المعاهدة بالتفاوض بالنيابة عن الحكومة ويشرف على تنفيذها وكذلك على إدارة الممتلكات لأغراض التسوية. وتتضمن جميع التسويات اعتذاراً من جانب الحكومة فضلاً عن تعويض ثقافي ومالي وتجاري فضلاً عن الأرض. ويلزم عادة صدور تشريع لتنفيذ التسوية تنفيذاً كاملاً.

١٠٠ - ولا يزال التقدم بشأن التفاوض بين الحكومة والماوريين على تسوية المطالب مستمراً. وكما لاحظت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان في تقريرها الأخير عن العلاقات العرقية، أسفرت اتفاقات التسوية بموجب المعاهدة التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٨ عن تحويل أصول تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليون دولار نيوزيلندي إلى جماعات من المطالبين الماوريين فضلاً عن شكل مبتكر من الجبر بشأن أحد المجاري المائية الرئيسية في البلد. وتم حتى الآن رصد ما مجموعه ١٠١٨ مليار دولار نيوزيلندي للتسويات النهائية والشاملة وعدة تسويات جزئية. وتم الاتفاق منذ عام ١٩٩٠ على ٢٦ تسوية بموجب المعاهدة، من بينها ١٤ تسوية شاملة. وتغطي التسويات بموجب المعاهدة ٦١ في المائة من مجموع مساحة الأرض في نيوزيلندا، ولكن ٨٠ في المائة منها تقريباً في جزيرة الجنوب.

وتجري أكثر من ٢٠ جماعة من الماوريين حالياً مفاوضات نشطة مع الحكومة. ونتيجة لذلك، تساعد عملية التوطين على إعادة تشكيل القاعدة الاقتصادية لتنمية الماوريين في المستقبل وعلى إحراز تقدم في المناطق الخاصة بهم. وبينما تعترف الحكومة بأهمية عملية التسوية بموجب المعاهدة، فلا ينبغي اعتبار هذه العملية محور التركيز أو الآلية الرئيسية لتشجيع هذه العلاقة في المستقبل.

(ب) قانون الشواطئ الأمامية وقاع البحار لعام ٢٠٠٤

١٠١- تلتزم الحكومة الجديدة باستعراض قانون الشواطئ الأمامية وقاع البحار لعام ٢٠٠٤ الذي أحال ملكية الشواطئ الأمامية وقاع البحار إلى التاج (الحكومة) وأنشأ آلية للاعتراف بالمصالح العرفية في الشواطئ الأمامية وقاع البحار. وكما ذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية في الزيارة التي قام بها في عام ٢٠٠٥، لا يوافق عدد كبير من الماوريين وغير الماوريين على هذا القانون. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أعلنت الحكومة إنشاء فريق وزاري من الخبراء المستقلين لبحث ما إذا كان القانون يعترف بالمصالح العرفية والعامّة في المنطقة البحرية الساحلية وينص عليها فعلاً. وسيقدم الفريق الوزاري تقريراً إلى النائب العام في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لكي تنظر فيه الحكومة.

١٠٢- وتوصل التاج (الحكومة) في إطار قانون الشواطئ الأمامية وقاع البحار لعام ٢٠٠٤ إلى اتفاق مع إحدى الجماعات الماورية للاعتراف بمصالحها العرفية. وأجرى التاج (الحكومة) أيضاً مفاوضات مع أربع جماعات أخرى من الماوريين وتوصل إلى اتفاقات غير ملزمة معهم لبيان المراحل المختلفة للمفاوضات. وهذه المفاوضات معلقة حالياً بينما لا يزال استعراض القانون جارياً.

(ج) استراتيجية اللغة الماورية والإذاعة باللغة الماورية

١٠٣- تستعرض الحكومة حالياً استراتيجية اللغة الماورية لضمان مواصلة التقدم في إحياء هذه اللغة. ومن بين الانجازات الرئيسية التي تحققت حتى الآن وضع برنامج للمبادرات اللغوية المجتمعية وإنشاء الصندوق التنافسي لمشروع خارجي بشأن اللغة الماورية. ولا يزال الدعم مستمراً للإذاعة باللغة الماورية، وبدأ البث التلفزيوني بهذه اللغة في عام ٢٠٠٤، وأضيفت قناة أخرى في عام ٢٠٠٨. وتشير الدراسة الاستقصائية التي قامت بها الحكومة إلى تحقيق مكاسب كبيرة بإحياء اللغة الماورية حيث زاد عدد الماوريين الذين يجيدون إلى حد ما التحدث بهذه اللغة والاستماع إليها. وأصبحت مواقف الماوريين وغير الماوريين تجاه اللغة الماورية أكثر إيجابية. وقدمت الحكومة مؤخراً إرشادات للبرامج الدراسية باللغة الماورية لمساعدة جميع المدارس الإعدادية في نيوزيلندا على إدراج اللغة الماورية في برامجها الدراسية.

١٢- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

١٠٤- يختص مكتب الشؤون العرقية، الذي أنشئ في أيار/مايو ٢٠٠١، بضمان مراعاة مصالح وآراء الجماعات الإثنية في السياسات الحكومية. ويوفر المكتب الدعم للمبادرات الرامية إلى مساعدة جماعات المهاجرين واللاجئين على المشاركة بنشاط في المجتمع النيوزيلندي. ويوفر المكتب أيضاً خدمات الأخصائيين المشتركة بين الثقافات

للحكومة والمجتمعات والمشاريع التجارية. وتعزز وزارة شؤون جزر المحيط الهادئ الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعوب المحيط الهادئ في نيوزيلندا. وتساهم الوزارة في تحسين نتائج شعوب المحيط الهادئ في التعليم.

١٠٥- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، اعتذرت الحكومة رسمياً للنيوزيلنديين من أصل صيني للتمييز التاريخي الذي تعرض له المستوطنون الصينيون في أواخر عام القرن التاسع عشر وبدأت بذلك عملية رسمية للمصالحة بين الحكومة والمجتمع الصيني في نيوزيلندا.

١٠٦- وللأسف، لا تزال العنصرية والتمييز العنصري قائمين في نيوزيلندا. وفي عام ٢٠٠٨، تلقت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان ٤٠٧ بلاغاً وتحقيقاً قائمين على أسس عنصرية من بين ١٥١٨ بلاغاً وتحقيقاً بشأن التمييز المخالف للقانون^(٣٠).

١٠٧- ونيوزيلندا من البلدان المحدودة التي توافق على إعادة توطين حصة معينة من اللاجئين الذين ترسلهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتبلغ هذه الحصة حالياً ٧٥٠ لاجئاً سنوياً بالإضافة إلى حصة فرعية للنساء المعرضات للخطر وحصة فرعية لأسباب طبية/المعوقين. ولا تقوم نيوزيلندا بإعادة الأشخاص الذين منحوا مركز اللاجئين إلى أوطانهم بالقوة عند "استقرار" الأوضاع في بلدانهم. وأعرب عن القلق بشأن الحواجز التي تمنع قبول اللاجئين في إطار نظام الحصص، وكذلك بشأن استخدام أساليب التصنيف.

١٠٨- وعلى الرغم من عدم تصديق نيوزيلندا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم فإن حماية حقوق العاملين المهاجرين مكفولة بالقانون الداخلي النيوزيلندي.

١٠٩- وبينما تركز سياسة الهجرة في نيوزيلندا أساساً على هجرة العمال الماهرين فإن من جوانبها الرئيسية أيضاً الاستجابة لطلبات الهجرة المقدمة في إطار نطاق واسع من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجوز لوزير الهجرة أيضاً أن يتدخل في الحالات الخاصة التي تستحق التقدير لأسباب إنسانية. ولا تعتمد سياسة الهجرة في نيوزيلندا على الجنسية.

١١٠- وللحكومة استراتيجية لتوطين المهاجرين الجدد، وتركز هذه الاستراتيجية على العلاقات الإيجابية مع المجتمعات المضيفة، والعمالة، والقدرة على استخدام اللغة الإنكليزية، والوصول إلى المعلومات والخدمات، وشبكات الدعم الاجتماعي، والسلامة، والمساعدة في المرحلة الانتقالية للعيش في نيوزيلندا. وعلاوة على ذلك، أنشأت مبادرة دعم التوطين في نيوزيلندا ١٩ موقعاً في جميع أنحاء البلد لتوفير نقاط اتصال واضحة للمهاجرين الجدد وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات المحلية المناسبة وإحالتهم إلى الدوائر المختصة. ويقوم برنامج اللغة الإنكليزية للناطقين بلغات أخرى بتدريس اللغة الإنكليزية للتلاميذ في المدارس، وشرعت الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٣ في تنفيذ برنامج اللغة الإنكليزية للناطقين بلغات أخرى للكبار أيضاً. ويدير مكتب الشؤون العرقية خطأ لغوياً أيضاً، وهو خط هاتفي للترجمة الفورية بالجمان لتمكين الأفراد الناطقين بالإنكليزية في نطاق محدود أو غير الناطقين بها على الإطلاق من الوصول إلى المرافق الحكومية. ويبلغ عدد اللغات التي تعمل بها هذه الخدمة

الآن ٣٩ لغة. وخدمات الدعم التي تقدم للمهاجرين التلقائيين الذين ينتظرون الفصل في حالاتهم، والأوضاع المحيطة باحتجاز ملتمسي اللجوء في السجون في نيوزيلندا من المسائل التي تثير الجدل في نيوزيلندا.

الاتجار بالأشخاص

١١١- في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، صدقت نيوزيلندا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها التكميليين: البروتوكول المعني بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول الاتجار)؛ والبروتوكول المعني بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (بروتوكول التهريب).؛ وتشارك نيوزيلندا بالتعاون الوثيق مع شركائها في آسيا والمحيط الهادئ في عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية لمنع تهريب الأشخاص والاتجار بهم.

١١٢- وتمنع تشريعات نيوزيلندا الاتجار بالأشخاص وتفرض عقوبات صارمة عليه. واتخذت نيوزيلندا أيضاً عدة مبادرات لمنع وقوع الاتجار وللتصدي لأي حالات ناشئة أو محتملة. ولتعزيز الجهود الجارية فعلاً، شكلت وزارة العمل فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات لوضع خطة عمل لمنع الاتجار بالأشخاص. وستكون هذه الخطة إطاراً شاملاً لمكافحة الاتجار وتنسيق العمل بين جميع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

١٣- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

١١٣- في أعقاب الأحداث التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وقصف بالي بالقنابل، شددت نيوزيلندا التدابير القائمة للتصدي للإرهاب والامتثال للالتزامات الدولية لمكافحة الإرهاب وحماية السكان. وأعربت بعض الهيئات في نيوزيلندا، بما في ذلك اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان، عن قلقها لعدم إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان في بعض هذه التدابير أو لتطبيق هذه التدابير بطريقة غير ملائمة. وعلى سبيل المثال، تلقت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان عدة تقارير بشأن عملية قامت بها الشرطة النيوزيلندية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. بموجب قانون الأسلحة وقانون منع الإرهاب حيث قامت بالقبض على بعض الأشخاص لحيازتهم أسلحة نارية بوجه مخالف لقانون وأسلحة أخرى محظورة. وجاء في هذه التقارير بالتحديد أن جماعة الماوري هي التي كانت مقصودة بالعملية على الرغم من القبض على أشخاص من غير الماوري أيضاً. وتلقى ثلاثة مقررین خاصین تابعین للأمم المتحدة أيضاً في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بلاغاً بشأن هذه العملية وجاء في هذا البلاغ، في جملة أمور، أن الشرطة انتهكت الحق في الحرية وفي الخصوصية ومنع التمييز.

١١٤- وردت الحكومة على الرسالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأفادت الحكومة بأن عدة جهات مستقلة ستنظر في الأعمال التي قامت بها الشرطة عند تنفيذ هذه العملية وبأنه سيتم أيضاً فحص هذه الأعمال بدقة في التحقيقات القضائية الجارية أو التي ستتم في المستقبل. وشكرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان الحكومة النيوزيلندية على ردها المفصل على الرسالة وطلبت موافاتها بمزيد من المعلومات عند انتهاء التحقيقات الجارية.

١١٥- وبناء على توصية من الحامي العام، تقوم حالياً اللجنة النيوزيلندية للقانون (وهي هيئة مستقلة معنية باستعراض مجالات القانون التي يلزم تحديثها أو إصلاحها أو تطويرها) باستعراض التشريعات القائمة للنظر في

الحاجة إلى إدخال تعديلات عليها لتغطية سلوك الأفراد الذي يعرّض، أو الذي يرى الجمهور أنه قد يعرّض، السلامة والأمن العامين للخطر. وتنص اختصاصات اللجنة فيما يتعلق بهذا الاستعراض على أنها "ينبغي أن تراعي ضرورة الموازنة بشكل مناسب بين حماية السلامة والأمن العامين وبين صون حقوق وحرّيات الأفراد". وستقوم اللجنة أولاً بالبحث والتشاور وإعداد ورقة بالمواضيع التي تستحق البحث، وستقدم بعد ذلك تقريراً ختامياً.

رابعاً - الأولويات الرئيسية لحقوق الإنسان

١١٦- تشمل الأولويات الرئيسية لحكومة نيوزيلندا على النحو المبين في هذا التقرير ما يلي:

- (أ) تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان في نيوزيلندا؛
- (ب) تخفيض العنف المتزلي وتأثيره على النساء والأطفال؛
- (ج) تحسين الفرص المتاحة للشباب ومسؤولياتهم في نيوزيلندا عن طريق التعليم وقضاء الأحداث؛
- (د) تعزيز حقوق ضحايا الإجرام؛
- (هـ) تحسين عملية التشاور مع المجتمع المدني بشأن التقارير المقلبة لحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات؛
- (و) تعزيز الشراكة بين الحكومة والماوريين عن طريق الاستمرار في تقديم الدعم للماوريين لتحقيق إمكاناتهم ومواصلة الزخم للتوصل إلى تسويات عادلة ومنصفة وعملية لمطالبهم التاريخية الناشئة عن انتهاك معاهدة وايتانغي؛
- (ز) تنفيذ اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة واستراتيجية نيوزيلندا للمعوقين.

خامساً - توكيلاو

١١٧- يرجى الرجوع إلى التقرير الوارد بالموقع المعنون www.ohchr.org (الاستعراض الدوري الشامل، الدورة الخامسة: نيوزيلندا) والموقع المعنون www.mfat.govt.nz (القضايا العالمية: حقوق الإنسان).

Notes

¹ The following abbreviations and term have been used:

ACC	Accident Compensation Corporation
BORA	New Zealand Bill of Rights Act 1990
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
CED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
CRC	United Nations Convention on the Rights of the Child
DRIP	Declaration on the Rights of Indigenous Peoples
ESOL	English for Speakers of Other Languages
HRRT	New Zealand Human Rights Review Tribunal
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
ILO	International Labour Organisation
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
IPCA	New Zealand Independent Police Conduct Authority
Māori	Indigenous people of New Zealand
MFAT	New Zealand Ministry of Foreign Affairs and Trade
MP	Member of Parliament
MWA	New Zealand Ministry of Women's Affairs
NHRI	National Human Rights Institution
NGO	Non-Government Organisation
NZAID	New Zealand Agency for International Development.
NZAPHR	New Zealand Action Plan for Human Rights
NZHRC	New Zealand Human Rights Commission
NZSL	New Zealand Sign Language
ODI	New Zealand Office for Disability Issues
OEA	New Zealand Office of Ethnic Affairs
OHCHR	Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UPR	Universal Periodic Review

² HRI/CORENZL/2006.

³ Human Rights Council resolution 5/1 of 18 June 2007 and the General Guidelines for the Preparation of information under the Universal Periodic Review (as contained in document A/HRC/6/L/24).

⁴ Please note that people can choose to identify with more than one ethnic group in New Zealand, so the figures do not add up to 100 per cent.

⁵ For more information on New Zealand's position in relation to human rights instruments see New Zealand Handbook on International Human Rights, New Zealand Ministry of Foreign Affairs and Trade, May 2008 and New Zealand's Core Document (HRI/CORE/NZL/2006) of 26 October 2006.

⁶ A/HRC/WG.6/5/NZL/2 incorrectly states that New Zealand signed the ICRMW in 2007.

⁷ A copy of New Zealand's Explanation of Vote of 13 September 2007, which sets out why New Zealand did not support the adoption of the DRIP, is available on the Ministry of Foreign Affairs and Trade's website – www.mfat.govt.nz.

⁸ New Zealand is also party to three other key instruments proscribing slavery including the International Convention for the Abolition of Slavery and the Slave Trade (1926); the Protocol amending the Slavery Convention signed at Geneva on 25 September 1926, with annex (1953); and the Supplementary Convention on the Abolition of Slavery, the Slave Trade, and Institutions and Practices Similar to Slavery (1956).

⁹ This section draws on the Rt. Hon. Sir Kenneth Keith's, "On the Constitution of New Zealand: An Introduction of the Foundations of the Current Form of Government", (1990, updated 2008) in *The Cabinet Manual* and New M. S. R. Palmer's, "What is New Zealand's constitution and who interprets it? Constitutional realism and the importance of public office-holders", (2006) 17 *Public Law Review* 133.

¹⁰ The Parliamentary Library Research Paper, Final Results for the 2008 New Zealand General Election, 2009.

¹¹ The Cook Islands acceded to CEDAW in its own right on 11 August 2006 and it subsequently submitted its Initial Report on CEDAW in September 2006. The Government met with the CEDAW Committee in August 2007. The outcomes of the dialogue with the CEDAW Committee have been developed into a National Action Plan by the Gender and Development Division. It is envisaged that the plan will be implemented from 2008-2011 with the assistance of donor partners such as UNDP and NZAID. The Plan recommends legislative and policy changes. Prior to its meeting with the Committee, the Cook Islands withdrew all of its reservations to CEDAW on 30 July 2007. The Cook Islands also acceded to the CEDAW Optional Protocol and to the amendment to article 20 paragraph 1 of CEDAW on 27 November 2007 and withdrew all of its reservations to CEDAW. The Cook Islands has just completed its Initial Report on the Convention on the Rights of the Child (CRC) and will soon submit this to the

CRC Committee in Geneva within the next month. The Cook Islands has withdrawn its reservation to article 37 of the CRC on 25 March 2009.

¹² Please refer to the following website: www.nzlii.org

¹³ For more information on the New Zealand Human Rights Commission, visit www.hrc.co.nz.

¹⁴ Statistics New Zealand, QuickStats About Maori, 27 March 2007.

¹⁵ The Social Report 2008, Ministry of Social Development, 2008.

¹⁶ The Global Gender Gap Report 2008, produced by the World Economic Forum, ranks New Zealand in 5th place in the world – up two places from our ranking in 2006. The Human Rights Development Report's Gender-related Development Index and Gender Empowerment Measure for 2007/08 rank New Zealand 18th and 11th respectively.

¹⁷ Indicators for Change: Tracking progress of New Zealand women, Ministry of Women's Affairs, October 2008. A copy of the report can be found at Ministry of Women's Affairs' website - www.mwa.govt.nz.

¹⁸ Indicators for Change: Tracking progress of New Zealand women, Ministry of Women's Affairs, October 2008.

¹⁹ Indicators for Change: Tracking progress of New Zealand women, Ministry of Women's Affairs, October 2008.

²⁰ New Zealand Census of Women's Participation 2008, NZHRC.

²¹ Indicators for Change: Tracking progress of New Zealand women, Ministry of Women's Affairs, October 2008.

²² New Zealand Income Survey, June 2008, based on median hourly earnings.

²³ Focusing on Women 2005. Wellington, Statistics New Zealand 2005.

²⁴ New Zealand Income Survey June 2008, based on median hourly earnings.

²⁵ The Social Report 2008, Ministry of Social Development, 2008.

²⁶ Positive Ageing Indicators 2007, Ministry of Social Development, August 2007.

²⁷ M. Fletcher and M. Dwyer, A Fair Go for all Children, Actions to address child poverty in New Zealand, August 2008.

²⁸ The Social Report 2008, Ministry of Social Development, 2008.

²⁹ Human Rights in New Zealand Today: Summary Report, New Zealand Human Rights Commission, 2004.

³⁰ Tui Tui Tuituia: Race Relations in 2008, New Zealand Human Rights Commission.
